اذ هي زينة القيام وليحاذي بتحمل الامام القراءة دون القيام كما في مجمع
الروايات واتفقوا على ركنيته وحد القيام ان يكون بحيث اذا مد يديه
لا تنال ركبتيه كما في السراج الوهاج وقوله في غير النفل متعلق
بالقيام فلا يلزم القيام في النفل لان مبناه على التوسع كما سنذكره ايضا
الله تعالى ويفترض القراءة وحقيقتها ان يسمع نفسه نطقه كما ذكرنا
في بحث التحريمة وكانت القراءة فرضا لقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من
القرآن ولقوله عليه السلام ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وعلى
فرضيتها انعقد الاجماع ذكره الزيلعي وغيره ومع الاستدلال بالآية
لان المراد منها قراءة القرآن بحقيقته ويدل عليه السياق وهو قوله
عقيبه واقيموا الصلاة وهذا تفسير بحقيقتها والحقيقة مقدمة على
المجاز فهو مقدم على ما قال بعض المفسرين بان المراد من الآية التلاوة
في الصلاة وهو قوله تعالى ان ربك يعلم انك تقوم ادنى من ثلثي الليل
الى قوله علم ان لن تحصوه فتاب عليكم اي علم انكم لن تقدروا على حفظ
ساعات الليل فرفع عنكم وهو بالقيام المقدر فاقرؤا ما تيسر اي فصلوا
ما تيسر عليكم من صلاة الليل وعن الصلاة بالقراءة لانها بعض
اركانها وكانت صلاة الليل المقدرة فرضا ثم انتسخت الى المقدر ثم انتسخت
اصلا بالصلوات الخمس التي لا نه تفسير بالمجاز والاول بالحقيقة
ويؤيد بالحديث المبين المفروض في قوله صلى الله عليه وسلم ثم اقرأ ما تيسر
على انه هذا في الواقع سنة بالاجماع وهو يكفي للسند فان القراءة ركن في
الصلاة بالاجماع ولا خلاف فيه لاحد ممن يتبع ولا يلتفت الى قول ابي بكر
الاصم لانه خرق الاجماع السلف وكذا الجواب عن قول اسماعيل بن علية
والحسن ابن صالح وسفيان ابن عيينة ليست القراءة بفرض في الصلاة
بل هي مستحبة لما روي عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه انه صلى المغرب
فلم يقرأ فيها فقيل له فقال كيف كان الركوع والسجود قالوا حسنا قال فلا
بأس اذا ما الشافعي وغيره وعن يزيد بن ثابت قال القراءة سنة رواه
البيهقي واختلفوا في كونها قرآنا فذهب المغربي صاحب الخلاصة
المقدسي الى انها ليست بقرآن والجمهور انها قرآن غير انهم قسموا القرآن

الطول وقيل يصير شارعا ولا تفسد صلاته لانه اشاع والاول
اصح كذا في شرح المنية وميزاد تاسع وهو ان يأتي بجملة تامة وعاشر
وهو ان يكون به كرخا لله تعالى والحادي عشر ان لا يكون بالسيد
كما سيأتي وهذا المحل مما ضم الله سبحانه بالاحتياط لجمعه ولم ار
قبله مجموعا فالله الحمد اذ اتمامه ليس محصورا ولا ممنوعا لا يشترط
التعيين في النفل اطلقه فشمل سنة الفجر وهو الاصح كغيرها من السنن
الموكدة وكذا التراويح عند عامة مشايخنا وهو الصحيح وسيأتي
لان السنن تؤدى وهي غير منوية تجزيه الشروع فيها ولا اسباب
السنن لانها لتكميل الفرايض بخلاف الفرايض والواجبات كما بيناه لكن
في الدراية وقال قاضي خان في فصل التراويح اختلف المشايخ في السنن
والتراويح الصحيح انها لا تؤدى بنية القتلاة وتنية التطوع لها صلاة
مخصوصة فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة وذلك بان ينوي
السنة او متابعة النبي صلى الله عليه وسلم وهل يحتاج كل شفع من
التراويح ان ينوي ويعين قال بعضهم يحتاج لان كل شفع صلاة
والاصح انه لا يحتاج لان الكل بمنزلة صلاة واحدة كما في الخانية
اختلف التصحيح فلذا قالوا في منية المصلي والكافي شرط التراويح
التراويح او سنة الوقت او قيام الليل التطوع ويفرض في كل
صلاة مفروضة او واجبة لان الواجب بمنزلة الفرض في لزوم القيام عليه
الركوع والسجود ولا يفوته بقيامه شوط طهارة وقد ذكرنا القراءة
بهذه القيود لما سنذكره من انه لو تعسر عليه القيام اقتدى
عن الركوع والسجود لا يلزمه القيام ومن به سلس
وان جلس احتبى يصلي جالسا ولو ضعف عن
الجماعة يصلي قاعدا بالقراءة في بيته على المفتى به
لقوله تعالى وقوموا لله قانتين اي مطيعين
غير الصلاة فتعين ان يكون الامر بالقيام بالقيام
الفقد الاجماع ايضا وهو على
اي اخر دليل على لزوم القيام ايضا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)